

Distr.: General
11 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٢٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ظاهر تانين (نائب الرئيس) (أفغانستان)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتطورات

في العملية السياسية

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبليها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره إلى: Chief, Official

.Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

٢ - الرئيس: قدم ملخصا لبعض الأنشطة والتطورات التي حدثت منذ الجلسة السابقة للجنة، ذكر فيه أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح علقتا محادثات السلام المباشرة مع إسرائيل لحين تجميد بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أيدت القرار لجنة المتابعة التابعة للجامعة الدول العربية المسؤولة عن الإشراف على مبادرة السلام العربية.

٣ - وأضاف أن الهند وجنوب أفريقيا عيّنتا عضوين غير دائمين جديدين في مجلس الأمن وأنها ستسهمان دون شك، بهذه الصفة أيضا، في إيجاد حل لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ حول الحالة في الشرق الأوسط، دعا فيها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فرنانديز تارانكو، إلى مواصلة ضبط النفس فيما يتعلق ببناء المستوطنات وحذر من مغبة اتخاذ إجراءات أحادية الجانب من قبل أي طرف.

٤ - واستطرد قائلا إنه في يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أعرب السيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، عن قلقه إزاء تقارير تشير إلى استئناف بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة وأكد من جديد دعم الأمم المتحدة القوي للمفاوضات. وشدد المنسق الخاص، في خطاب أمام لجنة العلاقات الخارجية والدفاع التابعة للكنيست في يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ضمن جملة أمور، على أهمية

مشاركة المرأة في محادثات السلام - وهو موضوع تناوله في مقال له نشر في اليوم السابق.

٥ - وقال إنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وردت تقارير تشير إلى ارتفاع حاد في عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويواصل المنسق الخاص إدانة هذا العنف ودعا إسرائيل إلى ضمان سيادة القانون والنظام.

٦ - وأردف أنه في الأيام الأخيرة، أعلن عن خطط لبناء أكثر من ٣٠٠ وحدة سكنية يهودية في القدس الشرقية و ٨٠٠ منزل في مستوطنة أرييل بالضفة الغربية. وأشار إلى أن بناء المستوطنات غير قانوني ويتعارض مع الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية المباشرة بشأن قضايا الوضع النهائي.

٧ - وانتقل إلى موضوع التدريب، وقال إن اثنين من موظفي وزارة خارجية السلطة الفلسطينية يشاركان في برنامج التدريب السنوي في نيويورك وبدأ تسعة صحفيين فلسطينيين لتوهم برنامج التدريب الخاص بالمذيعين والصحفيين الفلسطينيين الذي تديره إدارة شؤون الإعلام. وتمنى للمتدربين كل النجاح.

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية

٨ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): قال إن برامج التدريب دليل ملموس على استعداد المجتمع الدولي لدعم بناء البنى التحتية اللازمة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وأعرب عن أمله في إقامة هذه الدولة في المستقبل القريب جدا وفي أن تصبح عضوا كاملا العضوية في الأمم المتحدة أثناء فترة ولاية العضوين غير الدائمين المعيّنين حديثا في مجلس الأمن.

٩ - وأضاف أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تزال خطيرة، على الرغم من بعض التخفيف في الحصار

وإنهاء حالة الجمود في العملية السياسية. وسيقوم وفده جنباً إلى جنب مع الدول والمنظمات الأخرى باستكشاف الخيارات، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن، إذا عجزت الولايات المتحدة عن حمل إسرائيل على الامتثال لتوافق الآراء العالمي.

١١ - **الرئيس:** قال إنه يود أن يرحب بالسيدة عميرة هاس، وهي صحفية معروفة تعمل في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، وهي أيضاً الصحفية الإسرائيلية الأولى والوحيدة التي عاشت في الأرض الفلسطينية المحتلة لأكثر من عقد من الزمان، وتتناول في تقاريرها الصحفية السياسات الإسرائيلية والحياة اليومية للفلسطينيين والمشاق التي يواجهونها. ونالت السيدة هاس العديد من الجوائز تقديراً لعملها، من بينها جائزة غيرمو كونا لحرية الصحافة التي تمنحها اليونسكو ووسام حرية الصحافة وجائزة برونو كرايسكي لحقوق الإنسان وجائزة آنا ليند. وأعرب عن تقديره للسيدة هاس لاستعدادها تشاطر تجربتها وتقييمها للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

١٢ - **السيدة هاس:** قالت إن إسرائيل تنتهج سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض بطريقة مجزأة قد تبدو عشوائية لكنها في الحقيقة طريقة منهجية ومتعمدة. وأضافت أنه مع كل إجراء أو أمر عسكري أو مرسوم، تمضي سلطات الاحتلال قدماً في سبيل تحقيق أهداف سياسية وفقاً لمخطط لا تتضح ملامحه إلا مع مرور الوقت. وتلك التنازلات القليلة التي تقدمها إسرائيل تبدو أمام العالم الخارجي على أنها تقدم؛ لكنها في الواقع تخفي الصورة الأكبر التي هي محنة الفلسطينيين.

١٣ - وأردفت تقول إن إسرائيل تسعى للحفاظ على الوضع الراهن في الوقت الذي تعيد فيه رسم الخريطة السياسية والجغرافية تعزيزاً لأهدافها وطموحاتها. ويجري

المفروض على غزة. وقال إن المزيد من الإمدادات تدخل غزة الآن، لكنها تتكون أساساً من مواد غذائية وأدوية. أما مواد البناء التي تمس الحاجة إليها فتدخل بكميات ضئيلة للغاية، بما مؤداه بقاء آفاق الانتعاش بعيدة المنال. وذكر أنه على سبيل المثال، وبعد عمل مضمّن، حصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على موافقة لجلب مواد البناء اللازمة لمدرستين فقط من أصل ١٠٠ مدرسة في حاجة لتلك المواد. ودعا إلى إنهاء الحصار فوراً وزيادة كبيرة في كمية مواد البناء المسموح بدخولها إلى غزة. كما وجه الانتباه إلى ضرورة السماح بخروج الصادرات من غزة من أجل دعم الانتعاش الاقتصادي وعودة بعض مظاهر الحياة الطبيعية إليها.

١٠ - وتابع يقول إنه فيما يتعلق ببناء المستوطنات، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الوقف الاختياري لبناء المستوطنات لم يطبق على مشاريع قيد التنفيذ بالفعل في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية، عندما دخل هذا التدبير حيز التنفيذ. وذكر أنه إضافة إلى ذلك، عندما انتهى العمل بقرار الوقف، تم تكثيف بناء المستوطنات، وخاصة في جبل أبو غنيم ومستوطنة أرييل، الأمر الذي يؤكد تصميم إسرائيل على تحدي النداءات التي أطلقتها ١٩١ دولة عضواً في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن برمته والمجموعة الرباعية للشرق الأوسط من أجل التوصل إلى تسوية على أساس القرارات ذات الصلة وخريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط. وأردف أنه من الواضح أن إسرائيل اختارت بناء المستوطنات على السلام، وبالتالي تتحمل المسؤولية الكاملة عن انهيار مفاوضات السلام. وقد بعث وفده، في هذا الصدد، برسائل إلى رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة والأمين العام يطلب اتخاذ إجراء لحمل إسرائيل على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. وأضاف أنه يعتزم الاجتماع مع رئيس مجلس الأمن لمناقشة سبل منع إسرائيل من التصرف فوق القانون

يعيشون في حالة من الحرمان ينظرون إلى المستوطنات على أنها فرصة لحياة أفضل ومن ثم تشجعوا على أساس اعتقاد خاطئ بأن من مصلحتهم الإبقاء على الوضع الراهن.

١٦ - وقالت إن إسرائيل تستفيد أيضا من الوضع الراهن، وذلك باستخدام الاحتلال وحالة انخفاض التوتر الدائمة كوسيلة اختبار لأحدث المعدات والتقنيات العسكرية والأمنية، وكلاهما يمثل تجارة مربحة في عالم منشغل بقمع الاضطرابات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن للسلطة الإسرائيلية مصلحة واضحة في الإبقاء على الوضع الراهن؛ إذ عمل العديد منهم في السابق في الصناعات العسكرية والأمنية أو ارتبطوا بها ارتباطا وثيقا.

١٧ - وأضافت أنه جرى استخدام أعداد لا تحصى من قرارات الأمم المتحدة، والإدانة الدولية للممارسات الإسرائيلية، والجهود الفلسطينية الرامية إلى تحقيق السلام والمساعدات المالية الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، كوسيلة لاستدامة الاحتلال وتعزيز أهدافه. وكانت المساعدات المالية الدولية ضارة بصفة خاصة، لأنها استخدمت في إنشاء بنية تحتية مزدوجة في الضفة الغربية، واحدة للفلسطينيين والأخرى للمستوطنين الإسرائيليين، مما يخدم الأهداف الإسرائيلية. كما ساعدت المساعدات الدولية أيضا حماس في الحفاظ على حكمها في قطاع غزة، وبالتالي ترسيخ الانقسام بين الفصائل الفلسطينية. وأردفت قائلة إن هدف إسرائيل النهائي ليس الدولتين، لكن حل الدول المتعددة الذي من شأنه أن يشهد إقامة دولة فلسطينية في غزة وعدة جيوب في الضفة الغربية، جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

١٨ - ومضت قائلة إن الوضع يمكن، مع ذلك، أن ينفجر، لأن غالبية الفلسطينيين لا يمكنهم الاستمرار في العيش في ظل الوضع الراهن. فالانتعاش الاقتصادي الاصطناعي في الضفة الغربية، الذي تستفيد منه النخبة الفلسطينية فحسب، يقوم

رسم تلك الخريطة قطعة بقطعة، دون اعتراف علني أن رسمها هو في الواقع هدف سياسي. وقد تمثلت الخطوة الأولى في فصل قطاع غزة عن بقية الأراضي المحتلة في إطار استراتيجية تهدف إلى إحباط حل الدولتين كما يفهمه العالم، على أساس حدود عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، لم يكن حصار غزة، ليس كما يزعم، إجراء لمعاوية حماس بل تنويعا لسياسة بدأت في عام ١٩٩١ مع فرض شروط التصاريح على سكان غزة الراغبين في زيارة الضفة الغربية. وهو نظام يعادل نظاما كان ساريا إبان عهد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وأضافت أنها ليست مجرد مسألة حركة البضائع والصادرات؛ لكن القضية الحقيقية تكمن في تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٤ - وقالت إنه في الضفة الغربية، تتضح تلك التجزئة بجلاء في الطريقة التي يجري بها تخصيص الأراضي للفلسطينيين والحكم الذاتي المحدود جدا الممنوح لمن يسكنون المنطقتين المحصورتين ألف وباء، حيث تظل آفاق التنمية بعيدة المنال. وجرى تطبيق نفس السياسة في القدس، وازدادت كثافة خاصة في العشرين عاما الماضية. ومضت قائلة إن حقيقة الأمر هي من الأيسر على أي فلسطيني دخول استراليا أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية من دخول القدس. ويستمر تطبيق تلك السياسات على خلفية ما يطلق عليه عملية السلام.

١٥ - واستطردت قائلة إن كثيرين من الإسرائيليين يوهمون أنفسهم بأن من مصلحتهم العيش في حالة يكون فيها الأمن بديلا عن السلام. وهي حالة تتيح لإسرائيل الاحتفاظ بالسيطرة على موارد المياه، التي سيتعين، لولا ذلك، أن توزع بصورة منصفة. بموجب حل الدولتين. وإضافة إلى ذلك، يستخدم إنشاء المستوطنات كوسيلة تعويض عن تقلص دور إسرائيل كدولة رعاية اجتماعية - وهي عملية بدأت في السبعينات - في حين أن الإسرائيليين الذين

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين

٢١ - الرئيس: وجه الانتباه إلى أربعة مشاريع قرارات بعنوان "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" و"شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة" و"البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين" و"تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" على التوالي، المقرر أن تقدم إلى الجمعية العامة في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، المعنون "قضية فلسطين". وقال إن مشاريع القرارات تستند إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، لكن تم تحديثها لتعكس التطورات الأخيرة على أرض الواقع وفي المشهد السياسي. وقد ناقش المكتب مشاريع القرارات ووافق عليها وأوصى بموافقة اللجنة عليها.

٢٢ - وقال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على مشاريع القرارات الأربعة.

٢٣ - تقرر ذلك.

مسائل أخرى

٢٤ - الرئيس: ذكر الوفود باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يحل في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ودعا جميع أعضاء اللجنة والمراقبين إلى أن يكونوا ممثلين في الاجتماع التذكاري الذي سيعقد في تلك المناسبة، على مستوى السفراء إن أمكن. كما حث جميع أعضاء اللجنة والمراقبين على المشاركة الفعالة في مناقشة البند ٣٧ من جدول الأعمال، "قضية فلسطين"، في الجلسة العامة للجمعية العامة، وطلب منهم تشجيع الدول غير الأعضاء على أن تفعل نفس الشيء.

٢٥ - السيد غوكتشان (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي) قال إنه، في ربيع عام ٢٠١١، ستنظم منظمة

على تدفق المساعدات. بينما، يكافح المواطن الفلسطيني العادي لسد أبسط احتياجاته. وتذكر الحالة الراهنة في الضفة الغربية بالحالة التي سبقت الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠. ورغم ذلك فإن أي استخدام للقوة من جانب الفلسطينيين سيؤدي إلى نتائج عكسية وقد يفضي إلى فوضى في المنطقة. ورأت المتكلمة أن البديل الوحيد هو حملة منسقة من العصيان المدني ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري.

١٩ - وأضافت أن ثمة تطوراً آخر يدعو للقلق وهو قبول الجمهور الإسرائيلي لسياسات اليمين المتطرف التي تدعو إلى طرد جماعي للفلسطينيين من إسرائيل والضفة الغربية إلى الأردن. ولا تقلع الجماعات اليمينية عن محاولاتها الرامية إلى استفزاز الفلسطينيين ودفعهم، سواء في إسرائيل أو الضفة الغربية، إلى ارتكاب أعمال يائسة، مما يبرر بالتالي المزيد من العمليات العسكرية الإسرائيلية.

٢٠ - ومضت قائلة إن إسرائيل مخطئة إذا اعتقدت أن المنطقة ستتسامح مع سياساتها، التي تقوم على التفوق العسكري. فتلک السياسات في الواقع تعرض الوجود اليهودي في المنطقة للخطر. وما يستعصى عن الفهم هو أن الجماعات اليهودية لا تنبّه إلى ذلك وتسمح للسلطات الإسرائيلية بمواصلة سياساتها. وقد أهدرت إسرائيل فرصة ذهبية لتحقيق السلام في التسعينات، عندما قبل الفلسطينيون بحل الدولتين، قائلين، أنهم رغم أن إسرائيل قامت عن طريق حركة استعمارية، يقبلون بوجودها لأنهم يقرون بأن الصهيونية جاءت رداً على الاضطهاد. لكن جهود إسرائيل الاستعمارية المستمرة أعلنت للفلسطينيين، وبقية العالم، أنها ليست أكثر من كيان استعماري.

المؤتمر الإسلامي حدثاً من أجل دعم الشعب الفلسطيني. وسيتبع الحدث طريقة حلقات نقاش للجنة. وأضاف أن المنظمة ترحب بأي دعم وتوجيه يمكن أن تقدمه اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين. كما دعا المبعوث الخاص للولايات المتحدة لدى منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني إلى تقديم دعمها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.